

اندماج الاعمال وفق متطلبات معيار التقرير المالي (IFRS 3)

دراسة تطبيقية في العراق

الباحثة رنا عبد الامير محمد

الدكتور محمود محمود السجاعي

الملخص

تهدف هذه الدراسة الى تقديم تصور واضح عن طبيعة معيار التقرير المالي الخاص باندماج الاعمال من خلال عرض طرق المحاسبة عن عمليات الاندماج والمعالجات المحاسبية للشركات المندمجة، وبيان مدى اتفاتها مع معيار (IFRS 3) والمشاكل المحاسبية التي تواجه شركات الاندماج في تطبيق هذا المعيار مقارنة بالإصدارات المحاسبية الاخرى الخاصة بالاندماج، ومحاولة تقديم الاقتراحات لتذليل العقبات التي تعيق تطبيق مستلزمات هذا المعيار في البيئة العراقية. وتوصلت الدراسة الى ان النظام المحاسبي الموحد المطبق في العراق لا يتماشى مع التطورات المحاسبية الدولية وخصوصا (IFRS 3)، كما ان هناك فجوة كبيرة بين القواعد المحاسبية العراقية والمعايير الدولية وهناك مشاكل تعيق تطبيق المعيار في العراق. وتوصي الدراسة بضرورة قيام مجلس القواعد والمعايير العراقي بتحديث القواعد العراقية واصدار معايير جديدة بالشكل الذي يلبي متطلبات القياس والافصاح في التقارير المالية وبما يتلاءم مع معايير الابلاغ الحديثة والتي تلبي احتياجات المستثمرين وتمكن الشركات من التقدم والدخول للبورصة العالمية والمنافسة فيها وجذب الاستثمارات الخارجية ، كما توصي بضرورة تطبيق معيار (IFRS 3) الذي يوفر معلومات اكثر ملائمة ومصداقية لمستخدمي التقارير.

Abstract

This study aims to provide a clear vision about the nature of the financial standard related to business combination through the presentation of the accounting methods of merger and accounting treatments to merged companies, and the extent of its agreement with the standard (IFRS 3) and accounting problems facing the merged companies in the application of this standard compared to other accounting standards related to merger, and providing suggestions to overcome the obstacles that hinder the application of this standard requirements in the Iraqi environment. The study found that the unified accounting system applied in Iraq don't consistent with the international accounting developments, especially (IFRS 3), in addition there is a big gap between the Iraqi accounting rules and international standards and there are problems hindering the application of the standard in Iraq. The study recommends with the necessity to update the Iraqi rules and issuing a new standards meets the measurement and disclosure requirements in the financial reporting and consistent with the international financial reporting for meeting the needs of investors and enables companies to progress and to enter the international capital markets and competition in it, and

attracting foreign investment, also recommends with the application of the standard (IFRS 3), which provides more relevant information to users and the credibility of the reports.

الاطار العام للدراسة

اولا المقدمة :

ان التطورات الاقتصادية فرضت على المؤسسات وشركات الاعمال في معظم دول العالم اللجوء للاندماج وتكوين الكيانات الضخمة لزيادة قدرتها على المنافسة العالمية، ونتيجة لتزايد اهمية عمليات الاندماج في السنوات الاخيرة فقد اهتمت الهيئات والمنظمات المهنية بإصدار معايير محاسبية خاصة لتنظم المعالجات المحاسبية عن عمليات الاندماج، ونتيجة لذلك فقد تم الغاء المعيار الدولي رقم (٢٢) في عام ٢٠٠٦ واصدار معير التقرير المالي (IFRS 3) وتم تعديله مره اخرى في عام ٢٠٠٨ على ان يتم تطبيقه ابتداء من عام ٢٠٠٩ (سليط، ٢٠٠٨:ص١٤٥).

ثانيا مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في تعدد طرق تقييم الشركات في ظل المعيار الدولي رقم (٢٢) مما تؤدي الى تعدد نتائج التقييم التي تنعكس على القوائم المالية في كل من الشركات المندمجة والدامجة مما ادى الى ظهور الحاجة الى معيار يوحد طرق المحاسبة عن اندماج الشركات والقواعد العراقية غير كافية في الوقت الحاضر لتلبية احتياجات المستثمرين بالإضافة الى عدم تماشيها مع متطلبات الابلاغ الدولية وخاصة (IFRS 3).

ثالثا هدف الدراسة:

تهدف الدراسة الى التعرف على المنافع التي يمكن تحقيقها من خلال تطبيق معيار التقرير المالي رقم (٣) مقارنة بالاصدرات المحاسبية الاخرى والتي تتعلق باندماج الاعمال وبيان اثره على زيادة جودة التقارير المالية وانعكاسها على القرارات الاستثمارية في البيئة العراقية وبيان المشاكل التي تواجه تطبيق متطلبات معيار (IFRS 3).

رابعاً أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من أهمية موضوع الاندماج نفسه حيث أصبح الاندماج بين الشركات السمة الأساسية للسوق العالمي في الوقت الحالي مما أدى إلى تزايد اهتمام الهيئات والمنظمات المهنية بالمعالجات المحاسبية الخاصة بعمليات الاندماج، حيث ترتبط أهمية البحث بأهمية تطبيق معيار التقرير المالي (IFRS 3) وبيان أثره على القوائم المالية كونه من المعايير المحاسبية الحديثة التي يساعد تطبيقها على الارتقاء بعمل الشركات وزيادة قدرتها على المنافسة والانتشار.

خامساً فروض الدراسة:

تستند الدراسة إلى اختبار الفروض التالية:

1. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية على تطبيق معيار التقرير المالي الخاص بالاندماج الاعمال على قرارات المستثمرين في سوق الاوراق المالية.
2. لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية على تطبيق معيار معيار التقرير المالي الخاص بالاندماج الاعمال على قرارات الدائنين في سوق الاوراق المالية.

سادساً خطة الدراسة:

1. المفاهيم والمتطلبات الأساسية للمحاسبة عن اندماج الاعمال.
2. الآثار المحتملة الناتجة عن تطبيق متطلبات معيار التقرير المالي رقم (3) الخاص بالاندماج الاعمال.
3. الدراسة التطبيقية.
4. النتائج والتوصيات.

١ . المفاهيم والمتطلبات الأساسية للمحاسبة عن اندماج الاعمال.

١/١ تعريف اندماج الاعمال:

تعددت وجهات النظر حول مفهوم الاندماج حيث يمكن تعريفه من وجهة النظر القانونية بانه عبارة عن عملية اتحاد بين شركتين او اكثر تعملان في نفس المجال او مجالات مختلفة بحيث تفقد كل من الشركات المندمجة هويتها المنفصلة (المغربي، ٢٠١٢: ص ١٧٢)، اما من الناحية الاقتصادية فقد اشار (Komornicka, 2015: p8) الى ان التأكد من منافع عملية الاندماج بين الشركات في الواقع الاقتصادي تقتضي تحليل الاداء الماضي والمتغيرات الاقتصادية الحالية المحيطة بالشركة قبل وبعد الاندماج وبيان مدى نفعيتها للاقتصاد المحيط بها.

ومن الناحية المحاسبية فقد اورد معيار التقرير المالي (IFRS3) تعريفا لاندماج الاعمال بانه "جمع منشآت منفصلة في وحدة اقتصادية واحدة معدة للتقارير كنتيجة لقيام احدي المنشآت بالتوحد مع او السيطرة على صافي اصول وعمليات منشأة اخرى (ابو غزالة، ٢٠١٢: ص)، ومن تعريفات الاندماج السابقة نجد ان هناك ثلاث صور رئيسية لعملية الاندماج هي (السقا، ٢٠٠٨: ص ١٣):

- أ. الضم وهو اندماج شركة او اكثر في شركة قائمة.
- ب. الاتحاد (المزج) اندماج شركتين او اكثر لتكوين شركة جديدة.
- ج. السيطرة وهي قيام شركة بالحصول على معظم (اكثر من ٥٠%) من اسهم شركة الاخرى.

٢/١ الاصدارات المحاسبية المتعلقة باندماج الاعمال:

احتل موضوع الاندماج اهمية كبرى لما له من اثار اقتصادية عديدة مما ادى الى اهتمام الهيئات والمنظمات المهنية الدولية بإصدار معايير تنظم عمليات الاندماج، فقد اصدرت

لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASB) معيار محاسبي خاص بالمحاسبة عن عمليات الاندماج والشهرة رقم ٢٢ في عام ١٩٨٢ وقد حدد هذا المعيار طريقتين للمحاسبة عن اندماج الاعمال هما طريقة الشراء وطريقة تجميع المصالح التي تستخدم وفق شروط او اختبارات ضرورية حددها المعيار ويجب استيفاءها مجتمعة حتى يتم استخدام هذه الطريقة (الديب، ٢٠٠٩: ص٦٢)، ونتيجة للانتقادات الموجهة للإصدار الاول من المعيار الدولي (٢٢) فقد تم تعديل معظم فقرات هذا المعيار لكي تتوافق مع معايير المحاسبة الدولية معيار رقم (٣٦) الخاص بانخفاض قيمة الاصول ومعيار رقم (٣٧) الخاص بالمخصصات والالتزامات المحتملة ومعيار رقم (٣٨) الخاص بالأصول غير الملموسة (سليط، ٢٠٠٨: ص١٨).

اما مجلس المبادئ المحاسبية البريطانية (APB) المنبثق عن المجمع الامريكي للمحاسبين القانونيين قد اصدر الرأي رقم ١٦ بعنوان "اندماج الاعمال" والرأي رقم ١٧ بعنوان "الاصول غير الملموسة" وقد حدد الرأي رقم ١٦ اثنا عشر شرطا يجب توافرها جميعا حتى يتم تطبيق طريقة تجميع المصالح واذا لم تتحقق هذه الشروط فانه يتم تطبيق طريقة الشراء وقد جاء هذين الرأيين لتصحيح الاخطاء المرتبطة باختيار طريقة المحاسبة عن الاندماج (احمد، ٢٠١٢: ص٢٤).

كما اصدر مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكي (FASB) مسودة استكشافية عام ١٩٩٩ بعنوان " اندماج الاعمال والاصول غير الملموسة" وقد تضمنت هذه المسودة عدة مقترحات اهمها المحاسبة عن جميع عمليات الاندماج باستخدام طريقة الشراء والغاء طريقة تجميع المصالح نظرا لما توفره هذه الطريقة من معلومات غير ملائمة للمستثمرين فضلا عن صعوبة المقارنة بين الشركات في حالة استخدام طرق محاسبية مختلفة لحالات متشابهة (مطوع، ٢٠٠٦: ص٢٩)، وقد أشار الباحثان (Hussein & sew,2002:P55) الى ان المعيار المحاسبي الدولي رقم (٢٢) ساهم في توليد العديد من القوائم المالية المضللة التي

تؤدي الى تضليل المستخدم الخارجي لها وتحقيق العديد من النتائج الاقتصادية غير المرغوبة ويرجع ذلك كله الى عدم وضوح شروط الانتقال بين المعالجتين. وفي عام ٢٠٠١ اصدر (FASB) معيار رقم ١٤١ الخاص باندماج الاعمال وبموجب هذا المعيار تم الغاء ومنع استخدام طريقة تجميع المصالح عند المحاسبة عن الاندماج (سليط، ٢٠٠٨: ص٢٨)، كما اصدر معيار رقم ١٤٢ الخاص بالأصول غير الملموسة والشهرة وغيرها من الاصول التي ليس لها عمر انتاجي محدد والذي وبموجبه اصبحت المعالجة المحاسبية السائدة للشهرة في الولايات المتحدة الامريكية تتمثل في رسملة قيمة الشهرة كأحد عناصر الاصول غير الملموسة دون استنفادها الا اذا حدث تدهور في قيمتها مع اجراء اختبار دوري للتحقق من انخفاض القيمة مع مراعاة ضرورة اجراء هذا الاختبار سنويا (موسى، ٢٠١٠: ص٢٥)، كما اشار المعيار الى ضرورة الافصاح عن كافة المعلومات المتعلقة بالاندماج مثل تخصيص سعر الشراء وكمية وطبيعة الاصول غير الملموسة والمعلومات التي تتعلق بالشهرة المشتراه والمعلومات التقديرية المتعلقة بالمستقبل (Shale, 2007: p11).

وفي مصر تم اصدار معيار رقم ٢٩ لسنة ٢٠٠٦ لتحل محل المعايير التي سبق اصدارها من قبل وزارة الاستثمار، وقد تم اجراء تعديلات في عام ٢٠١٥ على المعايير المصرية ومن ضمنها معيار رقم ٢٩ الخاص باندماج الاعمال وكان الغرض الاساسي من اجراء هذه التعديلات هو تلبية احتياجات المستخدمين الاساسين للقوائم المالية والمستثمرين (معايير المحاسبة المصرية، ٢٠١٥: ص٥).

اما في البيئة العراقية فقد شهد النظام المحاسبي الموحد العديد من التغيرات بسبب متطلبات بيئة الاعمال وما شهدته من تطورات وانفتاح اقتصادي ودخول مستثمرين من دول اخرى خاصة بعد احداث عام ٢٠٠٣ حيث تم تعديل النظام المحاسبي في عام ٢٠١١ بالشكل الذي يلبي القياس والافصاح في التقارير المالية، كما قام مجلس المعايير المحاسبية والرقابية

العراقي بإصدار قواعد محاسبية مع ضرورة مراعاة المعايير الدولية في اعداد القوائم المالية (حمدان، ٢٠١٤: ص ١٨٥).

ومن خلال اجراء مقارنة بين المعايير الدولية والقواعد العراقية نجد ان هناك فجوة كبيرة بينهما والسبب هو ان المعايير الدولية تم اعدادها مع الاخذ بنظر الاعتبار البيئات الثقافية المختلفة في حين القواعد العراقية اعدت بالشكل الذي يتلاءم مع البيئة المحلية (كندوري، ٢٠١٢: ص ٢٦)، كما يتضح من خلال هذه المقارنة ان النظام المحاسبي الموحد والقواعد العراقية لم تتناول اندماج الاعمال والمعالجة المحاسبية والافصاح اللازم له بشكل مفصل وانما اعتمد على المعايير الدولية وعلى الرغم من الاندماج قد تضمنه قانون الشركات العراقي في الفقرة رقم ١٤٨ التي نصت "يجوز دمج شركة بأخرى او دمج شركتين او اكثر لتكوين شركة جديدة" (حمدان، ٢٠١٤: ص ١٨٥).

وتخلص الباحثة انه على الرغم من اصدار مجلس المعايير المحاسبية والرقابية العراقية قواعد محاسبية خاصة بها (١٤ قاعدة) الا انه لا توجد قاعدة محددة للمحاسبة عن الاندماج وبالتالي ترجع الشركات للمعايير الدولية، كما ان الهيئات المهنية في العراق لم تحدد طريقة واضحة للمحاسبة عن الاندماج وان الانتقال بين كلتا الطريقتين مازال موجودا.

٣/١ اندماج الاعمال في ضوء معيار التقرير المالي (IFRS 3):

نتيجة للانتقادات الكثيرة الموجه للمعيار الدولي رقم ٢٢ فقد تم الغاء هذ المعيار و صدر محله معيار التقرير المالي رقم ٣ الخاص باندماج الاعمال سنة ٢٠٠٤ واصبح ساري المفعول بداية ٢٠٠٩ ويعد السبب الرئيسي لاستبدال المعيار الدولي رقم (٢٢) هو انه كان يسمح باستخدام احدى الطريقتين للمحاسبة الاولى طريقة الشراء والثانية طريقة توحيد المصالح بينما قام معيار التقرير المالي رقم (٣) والخاص باندماج الاعمال بالغاء استخدام طريقة توحيد المصالح (21 : Bo Husova & Svoboda, 2009) وقد ضمن تعديلات

هامة تعزز الاتجاه نحو القيمة العادلة بهدف تحسين جودة عمليات الاندماج وتحقيق مقاربة دولية بشأنها بما في ذلك:

- أ. أسلوب المحاسبة عن عمليات الاندماج.
- ب. القياس المبدئي للأصول القابلة للتحديد المشتراه والالتزامات الطارئة المضمونة في اندماج الاعمال.
- ج. معالجة اي زيادة في حصة الشركة المشترية بالقيمة العادلة لصافي الاصول القابلة للتحديد المشتراه في عملية الاندماج عن تكلفة الاندماج.
- د. المحاسبة عن الشهرة والاصول غير الملموسة المشتراه في عملية الاندماج (معيار التقرير المالي ، ٢٠٠٦ : ص ٢٧٧).

ويهدف هذا المعيار الى بيان ووصف كيفية التقرير عن عمليات الاندماج وذلك من خلال اعتماد طريقة الشراء فقط وكذلك يهدف الى تعزيز الملاءمة والموثوقية والقدرة على مقارنة المعلومات التي تقدمها الشركة حول اندماج الاعمال وتأثيراته في بياناتها المالية ولذلك فان هذا المعيار يضع المبادئ والمتطلبات الاساسية التي يجب على الشركات المشترية اتباعها (ابو نصار؛ جمعة، ٢٠١٣ : ص ٦٦٢).

٤/١ المعالجة المحاسبية لعمليات الاندماج في ضوء IFRS 3 :

تتم المحاسبة عن عمليات الاندماج بتطبيق طريقة الشراء وفقا للخطوات التالية:

- أ. تحديد الشركة المقتنية (وهي الشركة التي تحصل على السيطرة على الشركات الاخرى موضوع الاندماج (المعموري، ٢٠٠٩ : ص ١٠٤).
- ب. تحديد تكلفة الاندماج (تكلفة الشراء) وتتضمن القيمة العادلة للأصول المعطاة سواء كان نقدي او اصول اخرى والالتزامات المحتملة وادوات حقوق الملكية المقدمة من الشركة المقتنية للشركة المقتناة ويضاف لها التكاليف المباشرة التي تنسب مباشرة لعملية الاندماج مثل المصاريف القانونية واتعاب المحامين ، اما

المصاريف غير المباشرة لعملية الاندماج مثل المصاريف الادارية العامة فأنها تعد مصروفات زمنية تحمل على كشف الدخل لفترة تكبدها (المعموري، ٢٠٠٩: ص ١٠٥).

ج. توزيع تكلفة تجميع الاعمال فقد اوجب المعيار على الشركة المشتريه في تاريخ الاندماج الاعتراف الاصول القابلة للتحديد والالتزامات المحتملة والطارئة التي تلبى معايير الاعتراف بقيمتها العادلة في ذلك التاريخ.

د. المحاسبة عن اي فرق بين تكلف تجميع الاعمال وحصة الشركة المقتنية في صافي القيمة العادلة للأصول والالتزامات التي تم الاعتراف بها سواء كان الفرق موجبا (شهرة مقتناه) او سالبا (شهرة سالبة) (معيار التقرير المالي، ٢٠٠٦: ص ٢٨٧).

٢. الاثار المحتملة الناتجة عن تطبيق متطلبات معيار التقرير المالي رقم (٣) الخاص باندماج الاعمال.

١/٢ طرق المحاسبة عن اندماج الاعمال:

اتفقت جميع المعايير المحاسبية الدولية على ان هناك طريقتين يمكن استخدامها وهما طريقة تجميع المصالح وطريقة الشراء ولا يتم المفاضلة بينهما وانما يتوقف اتباع احدي الطريقتين على طبيعة وجوهر عملية الاندماج، كما تم اقتراح طريقة اخرى وهي طريقة البداية المتكافئة الا انها غير مستخدمة في الواقع العملي وهذه الطرق هي:

أ. طريقة تجميع المصالح وتعرف بكونها طريقة للمحاسبة عن الاندماج قائمة على تبادل مشترك واستمرار ملكية المصالح الداخلة في الاندماج (المعموري، ٢٠٠٩: ص ١٠٨)، وطبقا لهذه الطريقة يتم تقييم عناصر الاصول والخصوم بالتكلفة التاريخية (الدفترية) لها بغض النظر عما اذا كانت تعكس القيمة الحقيقية والعادلة في تاريخ الاندماج ام لا (محمد، ٢٠٠٤: ص ٧).

ويتضح مما سبق ان هذه الطريقة لا تؤدي الى ظهور اي مبلغ للشهرة وذلك لان مبلغ الاستثمار المقدم من الشركة الدامجة يساوي القيمة الدفترية لصافي الاصول والالتزامات للشركة المندمجة لاعتمادها على القيمة الدفترية في التقييم.

كما تسمح هذه الطريقة للشركة الدامجة بان تدرج الارباح المحتجزة للشركة المندمجة في القوائم المالية بعد الاندماج لذلك تفضل هذه الشركات استخدام هذه الطريقة لأنها تؤدي الى تحسين صورة الارباح الظاهرة في القوائم المالية (مطاوع، ٢٠٠٦).

ب. **طريقة الشراء** تقوم طريقة الشراء على اعتبار ان عملية الاندماج هي عملية شراء تقوم بها الشركة الدامجة (المشترية) بشراء صافي اصول وموجودات الشركة المندمجة وبذلك فهي عملية تبادل يتم بمقتضاها تبادل موارد يمكن تقييمها على اساس القيمة السوقية (العادلة) وقت التبادل (حميد، ٢٠١٠: ص ١٣١)، وبذلك فان هذه الطريقة تعتمد على تقييم اصول وخصوم الشركة المندمجة على اساس القيمة العادلة حيث تقوم الشركة الدامجة بتسجيل اصول الشركة المندمجة في دفاترها بالقيمة العادلة لها وقت الاندماج مع عدم تغيير اصول والالتزامات للشركة الدامجة (عبد السميع، ٢٠٠٨: ص ٢٣٠).

ج. **طريقة البداية الجديدة (المتكافئة)** تم اقتراح هذه الطريقة الا انها غير مستخدمة في الواقع العملي وتقوم على افتراض ان الاندماج يتم بين وحدتين او اكثر تتشابه ظروفهم بحيث يصعب تحديد ايها الشركة الدامجة او المندمجة وتستخدم هذه الطريقة القيم السوقية العادلة في تقييم الاصول والالتزامات لكل الوحدات الداخلة في الاندماج (مطاوع، ٢٠٠٦: ص).

نتيجة للانتقادات الموجهة لطريقة تجميع المصالح، طالبت جمعية المحاسبة الامريكية (AAA) على ضرورة توحيد طرق المحاسبة عن الاندماج واعتماد طريقة الشراء في مختلف دول العالم باعتبارها الطريقة التي توفر معلومات اكثر ملائمة للمستثمرين وتسمح بمقارنة القوائم المالية (محمد، ٢٠٠٤: ص ٣٤٥).

ويتضح مما سبق ان وجود اكثر من طريقة للمحاسبة عن اندماج الاعمال يفقد القوائم المالية القابلية للمقارنة بالشكل الذي ينعكس سلبيا على القوائم المالية والمستثمرين وان استخدام طريقة الشراء يعتبر اكثر عدالة لأنها توفر معلومات ذات خصائص نوعية مثل الملائمة والموثوقية والقابلية للمقارنة وهذه الخصائص اكدت عليها معظم الهيئات المهنية.

٢/٢ مشاكل القياس المحاسبي لاندماج الاعمال:

يترتب على استخدام طريقة الشراء للمحاسبة عن الاندماج ظهور العديد من المشكلات المحاسبية وكما يلي:

أ. مشكلة تحديد تكلفة الشراء الذي يشمل تكلفة الشراء سعر او مقابل الشراء الذي تدفعه الشركة الدامجة بشكل نقدي او عيني، كذلك التكاليف المباشرة لعملية الاندماج مثل الرسوم المهنية واي رسوم تتسب مباشرة لعملية الاندماج، وكذلك التكاليف والالتزامات المحتملة التي ترتبط بوقوع احداث معينة في المستقبل وتتعهد الشركة الدامجة بدفعها مستقبلا او الوفاء بها (الديب، ٢٠٠٩: ص ٧) .
وقد اتفق كل من المعيار IFRS3 والمعيار المصري رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الامريكي ١٤١ على اعتبار التكاليف المباشرة جزء من تكلفة الشراء (سليط، ٢٠٠٨: ص ٥٥).

ب. مشكلة المحاسبة عن الاصول غير الملموسة وخاصة الشهرة ويتوقف تحديد الاصول غير الملموسة على امكانية تحديد العمر الانتاجي لها حيث يمكن استهلاك الاصول ذات العمر الانتاجي المحدد اما الاصول بدون عمر انتاجي محدد فأنها تخضع لاختبار انخفاض القيمة كشرط اساسي للاعتراف بالانخفاض في قيمتها وتسجل خسائر هذا الانخفاض كخسائر ضمن البنود المكونة لقائمة الدخل (الدين، ٢٠٠٨: ص ٧٢٢)، ان الاعتراف بالأصول غير الملموسة في ظل عمليات الاندماج تمثل مشكلة كبيرة ويتم اللجوء فيها بطريقة كبيرة الى المعايير المحاسبية التي تخصها، وتتمثل المشكلة الرئيسية لها في صعوبة تقدير قيمتها (Nurnberg, 2014: p 540) وفي ما يخص الشهرة فقد اتفقت معظم المعايير على

ان الشهرة مرتبطة باستخدام طريقة الشراء عند المحاسبة عن الاندماج وتظهر الشهرة في حالة اختلاف تكلفة الشراء عن القيمة العادلة لصافي الاصول المقتناة ويكون الفرق على حالتين:

الحالة الاولى (الشهرة الموجبة) وتظهر عندما تكون تكلفة الشراء اكبر من القيمة السوقية العادلة لصافي الاصول المقتناة.

الحالة الثانية (الشهرة السالبة) وتظهر عندما تنقص او تقل تكلفة الشراء عن القيمة السوقية العادلة لصافي الاصول المقتناة.

ولا تظهر الشهرة في حالة واحدة فقط عندما تتعادل تكلفة الشراء مع القيم العادلة لصافي الاصول المقتناة الا ان هذه الحالة نظرية فقط (سليط، ٢٠٠٨: ص ٦٢). وتتم المحاسبة عن الشهرة الموجبة وفقا لمعيار (IFRS 3) باعتبارها اصل من الاصول غير الملموسة في تاريخ الاندماج ولا يتم استهلاكها على ان تخضع لاختبار انخفاض القيمة سنويا اما الشهرة السالبة فيتم الاعتراف بها كمكسب في قائمة الدخل على ان لا تظهر في قائمة المركز المالي كشهرة (موسى، ٢٠١٠: ص ٢٨).

٣/٢ مشاكل الإفصاح المحاسبي:

ان اهم وظيفة للمعلومات تتمثل في زيادة المعرفة لدى المستخدمين وتخفيض حالة عدم التأكد لديهم بالشكل الذي يساعد على اتخاذ القرار او تحقيق هدف معين (السجاعي، ٢٠١٤: ص ٤٢)، لا يوجد معيار محاسبي يتناول موضوع الإفصاح بصورة مستقلة وكيفية عرض القوائم المالية الا ان جميع المعايير تحدد بعض الإفصاحات المطلوبة مثال على ذلك معيار المحاسبة الدولي رقم ١ عرض القوائم المالية (عبد اللطيف، ٢٠١٣: ص ٢١). وفي ظل IFRS3 فانه يتطلب الإفصاح عن كافة المعلومات التي تمكن مستخدمي القوائم المالية للشركة من تقييم طبيعة العمليات والاثار المالية لها مثال على ذلك عمليات الاندماج التي تمت خلال الفترة او في فترات سابقة ، المعلومات التي تمكن مستخدمي القائم من تقييم التغيرات في مبلغ الشهرة خلال الفترة وكذلك الإفصاح عن القيمة العادلة للأصول وبيان

اسباب عدم قياس القيمة العادلة في حالة تعذر ذلك او يوجد صعوبة في قياسها بالإضافة الى قيمة ارباح وخسائر الشركة المقتناة منذ تاريخ الاقتناء المدرجة ضمن ارباح وخسائر الفترة للشركة المقتنية (ابو نصار وحميدات، ٢٠١٣: ص ٦٦٩).

٤/٢ الاثار المحاسبية لتطبيق معيار IFRS 3 الخاص باندماج الاعمال:

يؤدي استخدام طريقة الشراء الى وجود العديد من الاثار على القوائم المالية لكل من الشركة الدامجة والمندمجة وبالتالي على المؤشرات المشتقة من المعلومات المحاسبية الناتجة عن تلك القوائم ، حيث يتم تجميع اصول والتزامات الشركة المندمجة التي يتم قياسها بالقيمة السوقية في تاريخ الاندماج مع اصول والتزامات الشركة الدامجة التي يتم قياسها بالتكلفة التاريخية لذلك فان الميزانية قبل وبعد الاندماج لا يمكن قياسها بسهولة (مليجي، ٢٠١٤: ص ٢)، وفي نفس الوقت فان استخدام طريقة الشراء له تأثير ايجابي على جودة المعلومات المحاسبية وعلى دقة وعدالة القوائم المالية فهي تعكس صورة اكثر وضوحا عن الاستثمارات في الشركة المندمجة فهي تقدم معلومات عن اجمالي سعر الشراء المدفوع كمقابل لامتلاك شركة اخرى وهذ يساعد في التقييم اللاحق لذلك الاستثمار (مطوع، ٢٠٠٦: ص ٤٣)، ويمكن تحديد اهم الاثار الناتجة عن تطبيق معيار (IFRS3) كما يلي:

أ. آثار تطبيق معيار التقرير المالي رقم ٣ على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية وقد حددت معايير الإبلاغ المالية الدولية الخصائص التي يجب ان تتسم بها المعلومات المحاسبية حتى يكون لها دور في ترشيد قرارات مستخدميها وفيما يتعلق باندماج الاعمال فان استخدام طريقة الشراء يؤدي الى زيادة جودة المعلومات المحاسبية وتوفير معلومات يتوافر فيها خصائص نوعية معينة مثل الملاءمة والموثوقية والمنفعة وإمكانية الاعتماد والخلو من الاخطاء وامكانية الاعتماد بالمقارنة مع طريقة تجميع المصالح التي ينتج عن استخدامها معلومات

مضلة وغير ذات فائدة للمستخدمين (مطاوع، ٢٠٠٦: ص٤٧) كما أشار احد الباحثين (Devalle & Rizzato,2013:p16) الى أن استخدام معيار المحاسبة الدولي (٣٦) عند تطبيق معيار التقرير المالي رقم (٣) الخاص باندماج الأعمال يساهم في زيادة جودة المعلومات المحاسبية المفصح عنها في القوائم المالية، حيث يسعى المعيار رقم (٣٦) الى الوصول للقيمة الصحيحة من خلال التعرض لاضمحلال قيمة الأصول سواء كانت ملموسة أو غير ملموسة في ظل تطبيق متطلبات اندماج الأعمال.

ب. آثار تطبيق معيار التقرير المالي رقم ٣ على قرارات المستخدم الخارجي للقوائم المالية يتمثل المستخدم الخارجي للقوائم المالية في كافة الأطراف من خارج المؤسسة الذين لهم مصالح معها بالتالي تتعامل مع نتائج التحليل المالي الخاص بالمؤسسة ويتخذون بناءً عليها قرارات تؤثر على عملهم بشكل مباشر، فمثلا يهتم المستثمرين الحاليين والمرقبين بالتحليل المالي للتعرف على سلامة أموالهم والحصول على ربح معقول في الأجل الطويل لذا تتركز اهتمامات المستثمرين حول سلامة المركز المالي للمؤسسة وقدرتها على تحقيق الأرباح في الآجال المختلفة (Awasthi, 2013: P104)، أما بالنسبة لعملية اندماج الأعمال فإن استخدام القيمة العادلة في ظل طريقة الشراء والتركيز على الأصول غير الملموسة وآليات المحاسبة عنها في ظل طريقة الشراء تعزز من المصدقية بالقوائم المالية وتدفع المساهمين الى زيادة استثماراتهم بالشركة عقب الاندماج وتتوقف قراراتهم على مستوى الإفصاح عن عمليات الاندماج (Cheng & Finney,2016: PP40-46).
اما الدائنون فيقصد بهم كل من يكتتب في السندات الخاصة للمؤسسة او شراء سندات او اكتتاب في قرض جديد او اقراض المؤسسة، وقد يكون الدائن بنكاً أو مؤسسات مالية. لذلك فهم يهتمون بصفة عامة بالتعرف على مدى إمكانية المؤسسة بالوفاء بالقروض عندما تحين آجال الاستحقاق فالدائنين تختلف وجهة نظرهم تبعاً لنوع الدين (حجازي، ٢٠٠٠: ص٢٣)، وفي ما يخص اندماج الاعمال

فان استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي في ظل طريقة الشراء دون وجود ضوابط قد يؤدي الى الاضرار بمصالح الدائنين لكلا الشركتين قبل الاندماج، ومن ثم لابد من وجود ضمانات كافية للدائنين عند تطبيق طريقة الشراء للمحاسبة عن الاندماج (Veronica,2008: P 1251)، كما أن تطبيق طريقة الشراء هو الأسلوب الأمثل عند تقييم الأصول المختلفة للشركة والمحافظة عليها ولكنه قد يضر بأصحاب المصالح الأخرى عند تقييم التزامات الشركة، حيث أن الدائنين لا يتمتعون بحق التصويت فانهم يكونون بعيدون عن القرارات الادارية التي تتخذها الشركة عند مزاولتها لأنشطتها المختلفة (Lusch, 2011: P 180).

بناءً على ذلك يتضح لدى الباحثة أنه في ظل المحاسبة عن اندماج الأعمال باستخدام طريقة الشراء يعاني الدائنون الحاليون من ارتفاع درجة المخاطرة المحيطة بأموالهم التي أصبح للشركة الدامجة أحقية التصرف فيها بما يتلاءم مع متطلبات الوضع الجديد، كما تخلص الباحثة من خلال العرض السابق للفصل الى أن المحاسبة عن اندماج الأعمال باستخدام طريقة الشراء أمر محل جدل كبير بين الكتاب والباحثين لما ينتابه من العديد من المشاكل المحاسبية سواء كانت متعلقة بالقياس أو الافصاح، ولكن رغم ذلك تساهم هذه الطريقة في زيادة جودة المعلومات المحاسبية، ومن ثم تحسين قرارات المستخدم الخارجي للقوائم المالية والتقليل من مخاطر تشوه المعلومات.

٣. الدراسة التطبيقية

تناولت الباحثة في الجزء النظري من الدراسة طبيعة اندماج في الفكر المحاسبي وآليات عمله ودور المعايير المحاسبية في التأثير على عمليات الاندماج المختلفة وكذلك دور معيار التقرير المالي رقم (٣) الخاص باندماج الأعمال في رفع جودة القوائم المالية، واستكمالاً لما تم عرضه في الجانب النظري يأتي هذا الجزء التطبيقي الذي يهدف الى اختبار أثر تطبيق معيار التقرير المالي رقم (٣) على الشركات والمؤسسات المندمجة في العراق والمقيدة في سوق الأوراق المالية العراقي.

ومن اجل تحقيق ذلك تم دراسة حالة الاندماج بين شركة الايام وشركة الخيمة للاستثمارات المالية حيث تم تعديل الارقام الواردة في القوائم المالية لعملية الاندماج الفعلي بين الشركتين

باستخدام الأرقام القياسية للأسعار للأصول الثابتة، والاعتماد على الأرقام المتعلقة بالقيمة السوقية للاستثمارات المالية الموضحة بموقع البورصة العراقية (سليم، ٢٠١٦: ص ١٠٣).

اختبار الفروض وتحليل النتائج:

الفرض الأول: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق معيار التقرير المالي رقم (٣) الخاص باندماج الأعمال على قرارات المساهمين والمستثمرين (نسب الربحية، ونسب النشاط).

قامت الباحثة بتشغيل النموذج المقترح لتحقيق الاندماج في ضوء متطلبات طريقة الشراء ودراسة أثره على قرارات المساهمين والدائنين من خلال دراسة أثره على النسب التي تتعلق بقرارات المساهمين وكذلك قرارات المستثمرين ودراسة الوسط الحسابي والانحراف المعياري للنسب المالية المستخدمة، ومن خلال التحليل الاحصائي اتضح لدى الباحثة الى معنوية بعض النسب المالية المستخدمة (نسب الربحية ونسب النشاط) باستثناء كلاً من العائد على الأصول والعائد على حقوق الملكية، ونظراً لان المساهمين ينصب اهتمامهم على معرفة مدى قدرة الشركة على تحقيق الارباح والقدرة على الاستمرار والنمو لذلك هم اكثر اهتماماً بنسب الربحية ونسب النشاط وعليه يمكن رفض فرض العدم و قبول الفرض البديل التالي:

يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق معيار التقرير المالي رقم (٣) الخاص باندماج الأعمال على قرارات المساهمين.

الفرض الثاني: لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق معيار التقرير المالي رقم (٣) الخاص باندماج الأعمال على قرارات الدائنين (نسب المديونية، ونسب السيولة).

اما ما يخص نتائج اختبار الفرض الثاني تجد الباحثة ايضاً من خلال نتائج التحليل الاحصائي السابق الى عدم معنوية (نسب المديونية ونسب السيولة) باستثناء نسبة المديونية، ونظراً لأن الدائنين هم أكثر الأطراف اهتماماً بنسب المديونية ونسب السيولة، وذلك لان اهتمام الدائنين ينصب على معرفة مدى قدرة الشركة على توفير السيولة المالية وتحقيق الارباح بالشكل الذي يمكنها من الوفاء التزاماتها المالية قصيرة الاجل للدائنين

والمقرضين حيث تستخدم هذه النسب كأدوات لتقييم المركز الائتماني للشركة وعليه يمكن قبول الفرض العدم التالي:

لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية لتطبيق معيار التقرير المالي رقم (٣) الخاص باندماج الأعمال على قرارات الدائنين.

ويمكن توضيح اختبار الفروض من خلال الجدول التالي الذي يوضح الفرق بين طريقة الشراء وفق معيار (IFRS3) وبين طريقة تجميع المصالح المتبعة في العراق:

يوضح أرقام النسب المالية قبل وبعد تطبيق طريقة الشراء

بيان	النسبة	في ظل تطبيق معيار التقرير المالي رقم ٣ (طريقة الشراء)	في ظل الاندماج الدفترى (طريقة توحيد المصالح)
نسب الربحية	نسبة صافي الربح	0.59	0.48
	العائد على الاصول	0.06	0.07
	العائد على حقوق الملكية	0.07	0.07
نسب النشاط	معدل دوران الاصول	0.11	0.12
	معدل دوران حقوق الملكية	0.12	0.13
	معدل دوران راس المال	0.12	0.13
نسب المديونية	نسبة المديونية	0.01	0.01
	نسبة الديون الى حقوق الملكية	0.01	0.01
	نسبة الاصول الثابتة الى حقوق الملكية	-	-
نسب السيولة	نسبة التداول	12.37	11.32
	درجة الرفع المالي	1	1

وختاماً، تخلص الباحثة من خلال العرض السابق للدراسة التطبيقية الى أن تطبيق معيار التقرير المالي رقم (٣) الخاص باندماج الأعمال وتطبيق طريقة الشراء يكون أكثر تأثيراً على المساهمين الذين هم ملاك الشركة حيث يساهم في تعظيم ثروتهم من خلال استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي والتركيز على الأسعار السوقية عند تعديل القوائم المالية، بينما ينخفض أثر تطبيق معيار التقرير المالي رقم (٣) على الدائنين نظراً لأن التركيز الأساسي لهذا المعيار هو استخدام القيمة العادلة كأساس للقياس المحاسبي ويتمثل انعكاسه الأساسي بشكل كبير على أرقام الأصول الواردة بالقوائم المالية.

٤. النتائج والتوصيات

أولاً النتائج:

في ضوء ما سبق توصلت الباحثة الى النتائج التالية:

١- على الرغم من اصدار مجلس المعايير المحاسبية والرقابية المحلية في العراق قواعد محاسبية خاصة بها (١٤ قاعدة محاسبية) الا انه اعتمد في صياغتها على المعايير الدولية كما انه لا توجد قاعدة محاسبية عراقية محددة للمحاسبة عن اندماج الاعمال وبالتالي ترجع الشركات الى المعايير الدولية للمحاسبة عن حالات الاندماج.

٢- يهدف معيار التقرير المالي رقم ٣ الى تحديد لغة واحدة ومعالجة محاسبية واحدة لكل عمليات الاندماج مما يجعل الشركات والمؤسسات بشتى أنواعها وانشطتها أكثر قرباً من السوق العالمية وفي المقابل فان طريقة الإبلاغ غير المفهومة وغير المقروءة عالمياً ستؤثر سلباً على عملية تجميع الاعمال وعلى قيمة الشركات.

٣- استخدام طريقة الشراء في ظل تطبيق معيار التقرير المالي واستخدام القيمة العادلة كأساس للقياس يؤدي الى زيادة جودة المعلومات التي تقدمها الشركات في قوائمها المالية وجعلها أكثر فائدة للمستخدمين والمستثمرين بالشكل الذي يؤدي الى زيادة جودة وفعالية القرارات المتخذة في ضوء هذه المعلومات.

٤- إن تطبيق المعيار الدولي IFRS3 الخاص باندماج الشركات يُعطي ثقة ومصداقية للوضع المالي للشركات المندمجة العراقية، ويُعطي صورة أكثر وضوحاً وشفافية

- بعيدة عن التحيز، ويوفر معلومات قابلة للقياس والمقارنة وتحظى بالقبول العام من قبل المستثمرين واصحاب العلاقة وهذا ما تم تأكيده في فرضيات البحث.
- ٥- قد يرجع عدم معنوية الاثر في بعض النسب المالية المستخدمة الى محدودية عدد الشركات (عدد المشاهدات) حيث اقتصرت على حالة واحدة.
- ٦- عدم التزامات الشركات بجميع بنود الافصاح الواردة في اغلب المعايير المحاسبية، ومعايير الابلاغ المالي الدولية، الامر الذي قد يضلل مستخدمي هذه القوائم في بعض الاحيان لعدم المامهم بكافة الظروف المحيطة بعملية الاندماج.
- ٧- عدم وجود سوق مالي نشط في العراق لكثير من الأصول والالتزامات التي يوجب المعيار الدولي (IFRS3) قياسها بالقيمة العادلة، وبالتالي لجوء إدارات شركات المساهمة إلى التقييم الذاتي، الامر الذي يساهم في تخويف المستثمرين من القوائم المالية المعدة وفق تلك المعايير، حيث تستطيع إدارات الشركات استخدامها لغرض التلاعب المتعمد.

ثانياً التوصيات:

١. في ضوء التوصية التي قدمها البنك المركزي العراقي من ضرورة الاندماج بين مجموعة من البنوك والشركات توصي الباحثة بضرورة وضع الضوابط المحاسبية لتحقيق الاندماج الآمن بين المؤسسات وخصوصا في ظل الظروف التضخمية التي تعاني منها العراق.
٢. يجب على الهيئات المهنية والمحاسبية بالعراق تطبيق معيار التقرير المالي رقم ٣ الخاص باندماج الأعمال وعدم ترك الحرية في اتباع المعالجة المحاسبية لاندماج الأعمال.
٣. ضرورة تبني الجهات المختصة والجمعيات العلمية في العراق اجراء دورات تدريبية عن كيفية تطبيق المعايير المرتبطة بعمليات تجميع الاعمال وخاصة معيار التقرير المالي 3 IFRS.
٤. في ضوء النتائج التي توصلت اليها الباحثة على النسب المالية المختلفة توصي الباحثة بضرورة تطبيق طريقة الشراء لاندماج الأعمال لما لها من

أثار ايجابية على قرارات المستخدم الخارجي للقوائم المالية، ومن ثم سوق الأوراق المالية العراقي.

قائمة المراجع

اولا المراجع العربية

١. أبو نصار، محمد؛ حميدات، جمعه؛ ٢٠١٣، معايير المحاسبة والابلاغ المالي الدولية، الجوانب النظرية والعملية، المكتبة الوطنية، عمان، الاردن.
٢. احمد، عادل حسين ثابت، ٢٠١٢، دراسة اثر السياسات الضريبية على قرارات اندماج الاعمال، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة القاهرة. موسى، خالد محمد السيد، ٢٠١٠، دراسة تحليلية للمشكلات المحاسبية لدمج الشركات متعددة الجنسيات، رسالة ماجستير، غير منشور، كلية التجارة، جامعة بنها.
٣. حجازي، وفاء يحيى احمد، ٢٠٠٠، المحاسبة عن القروض والائتمان، مركز التعليم المفتوح، برنامج محاسبة البنوك والبورصات، كلية التجارة، جامعه بنها.
٤. حمدان، خولة حسين؛ فرحان، عماد محمد، ٢٠١٤، مدى توافق النظام المحاسبي الموحد مع متطلبات معايير الإبلاغ المالي، دراسة تحليلية في الأنظمة المحاسبية في جمهورية العراق، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، العراق، الإصدار ١٣، ص ١٨٥-١٧٨.
٥. حميد، حسنين؛ غالب، علي، ٢٠١٠، أهمية اعداد البيانات المالية الموحدة للشركات العراقية، مجلة كلية التراث الجامعة، العراق، ٦ع.
٦. الديب، ولاء مصطفى محمود محمد، ٢٠٠٩، المشكلات المحاسبية والضريبية لاندماج الشركات، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
٧. الديب، ولاء مصطفى محمود محمد، ٢٠٠٩، المشكلات المحاسبية والضريبية لاندماج الشركات، دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.
٨. الدين، ايمان محمد سعد، ٢٠٠٨، دراسة مقارنة للمحاسبة عن انخفاض قيمة الشهرة وفقا للمعايير المحاسبية ومدى التزام الشركات المسجلة ببورصة الاوراق المالية المصرية بتطبيقها، مجلة المحاسبة والادارة والتامين، كلية التجارة، جامعة القاهرة، ع ٧٠، س ٤٧، ج ١.

٩. السجاعي، محمود محمود، ٢٠١٦، المحاسبة في شركات الاموال، قطاع الاعمال العام – القطاع الخاص، قسم المحاسبة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
١٠. السقا، السيد احمد، ٢٠٠٨، المحاسبة عن اندماج الشركات على أساس مفاهيم السيطرة والمنفعة، الطبعة الأولى.
١١. سليط، علياء عبد المنصف عبد العزيز محمود، ٢٠٠٨، المحاسبة عن اندماج الاعمال واثارها على قرارات المستثمرين، رسالة ماجستير، غير منشور، كلية التجارة، جامعة حلوان.
١٢. سليم، هيواحمه زياد، ٢٠١٦، أثر تطبيق معيار التقرير المالي رقم (١٣) الخاص بالقيمة العادلة على مستوى الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية، دراسة تطبيقية على البنوك التجارية العراقية، رسالة ماجستير، غير منشور، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
١٣. عبد السميع، محمد رضا محمد، ٢٠٠٨، المحاسبة عن عمليات الاندماج وفقا لمعيار المحاسبة المصري رقم ٢٩ واثارها الضريبية في ضوء قانون الضريبة على الدخل رقم ٩١ لسنة ٢٠٠٥، دراسة اختبارية، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، مصر، س٢٨، ٢٤.
١٤. عبد اللطيف، شادو، ٢٠١٤، القياس والافصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية IAS / IFRS ، دراسة ميدانية، لعينة من البنوك التجارية الجزائرية لمدينة ورقلة، رسالة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح_ ورقلة، الجزائر.
١٥. كندوري، عماد محمد، ٢٠١٢، دراسة مقارنة للمعايير المحاسبية الدولية مع القواعد المحاسبية العراقية، مجلة الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، العراق، مج ٢، ص ٢٦٠-٢٧٤.
١٦. محمد، نظير رياض، ٢٠٠٤، دراسة مقارنة لاندمج البنوك التجارية المصرية للتأهيل لمقررات لجنة بازل، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنصورة، مج ٢٨، ٢٤.
١٧. مطاوع، احمد كمال، ٢٠٠٦، إطار مقترح للقياس والافصاح عن الاثار المحاسبية والضريبية لاندمج الشركات، دراسة تحليلية تطبيقية، رسالة دكتوراه، غير منشورة، كلية التجارة، جامعة المنصورة.
١٨. معايير المحاسبة المصرية، قرار وزير الاستثمار سنة ٢٠٠٦ المعدلة في ٢٠١٥، الاطار العام.
١٩. المعموري، علي محمد ثجيل، ٢٠٠٩، اعتماد طريقة تجميع المصالح ضرورة لتطوير الجانب المنطقي لمعيار الإبلاغ المالي رقم (٣) اندماج الاعمال، المجلة العربية للإدارة، الأردن، مج ٢٩، ٢٤.

٢٠. معيار التقرير المالي الدولي رقم (٣) "تجميع الاعمال"، جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، مجموعة طلال أبو غزالة، الأردن، ٢٠١٢

٢١. المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، وآخرون، ٢٠١٢، العوامل الحاكمة للاندماج وأثرها على الأداء المالي بالتطبيق على قطاع الخدمات المالية والمصرفية، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مج ٣٦، ع ٢٤، ص ١٧١-ص ١٩٢.

ثانيا المراجع الانجليزية:

1. Awasthi, V., Chipalkatti, N., De Mello e. Souza, C., 2013, **Connecting Free Cash Flow Metrics to What Matters for Investors: Accuracy, Bias, and Ability to Predict Value**, Journal of Applied Finance, Vol. 23 Issue 2.
2. Bohusova, H., Svoboda, P., 2009, **IFRS and US GAAP Convergence in Area of Merges and Acquisitions**, Economics & Management, vol 14, pp 20-27.
3. Cheng, Kang; Finney, Sharon., 2016, **The Tangle of Intangible Assets and Business Combinations.**, CPA Journal, pp 40-46.
4. Devalle, A; Rizzato, F., 2013, **IFRS 3, IAS 36 and Disclosure: The Determinants of the Quality of Disclosure**, GSTF Business Review (GBR), Vol 2, No.4.
5. Hussein, Mohamed E; Seow, Gim S., 2002, **Investors: What's being done about misleading financial reports?**, The Journal of Corporate Accounting & Finance , Vol 13, No.6.
6. Komornicka, Mary L., 2015, **Looking Past Due Diligence for Benefit Plans in Mergers and Acquisitions**, Benefits Quarterly, Third Quarter, Vol. 31 Issue 3.
7. Lusch, Robert F.; Brown, James R.; O'Brien, Matthew., 2011, **Protecting relational assets: a pre and post field study of a horizontal business combination**, Journal of the Academy of Marketing Science, Vol. 39 Issue 2, pp 175-197.
8. Nurnberg, H., 2014, **Applying the New Accounting for Business Combinations and Intangible Assets to Partner Admissions**, Issues in Accounting Education, Vol. 29.

9. Shalev, Ron, 2007, **Managerial Discretion in Business Combinations Reporting under SFAS 141**, Doctoral Dissertation, Un Published, Columbia University, PP 10-13.
10. Veronica, Grosu; Petrică, Horga., 2008, **CONSIDERATIONS REGARDING IFRS 3 -- BUSINESS COMBINATION**, Annals of the University of Oradea, Economic Science Series, Vol. 17 Issue 3, pp 1250-1253.